أبـــرز المرتكـزات التي استنـــدت إليهـــا موازنة عام 2013

التزاماً بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى استعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة ودفع وتيرة النشاط الاقتصادي من خلال توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة ، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وتحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته وصولاً الى موازنة شفافة وصحية تحتوي المديونية العامة بهدف تعزيز مصداقية وجدية المسيرة الاصلاحية في المملكة وتحسين مستوى الجدارة الائتمانية للاردن لدى المؤسسات المالية الاقليمية والدولية بما يساعد اقتصادنا الوطني على تحقيق نمو حقيقي قابل للاستمرار خلال المدى المتوسط وبمعدلات تفوق الزيادة السكانية بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر مناطق المملكة بعدالة.

وبالتوازي مع تنفيذ سياسات الانضباط المالي ومعالجة التشوهات في الموازنة العامة التي باتت تثقل كاهلها ومن ابرزها دعم المشتقات النفطية، سوف يعتلي اولويات الحكومة العمل على تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال تقديم الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من تقديم الدعم للسلع بحيث يشمل جميع المواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بما يضمن الحياة الكريمة لهم ويقوي الطبقة الوسطى التي تعتبر الرافعة الحقيقية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

هذا وستشكل منظومة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرتكزات اساسية لتعزيز مبادىء المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج . وهذا من شأنه تعزيز جهود التنمية المحلية المتوازنة القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية بما يسهم في زيادة الثقة بمسار عملية الاصلاح الاقتصادي.

وقد استندت تقديرات موازنة عام 2013 الى جملة من المرتكزات وذلك على النحو التالي:

1- الالتزام بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية منها والدولية. وتقتضي الاولويات الوطنية في المرحلة الحالية تحقيق الاستدامة المالية من خلال تخفيض العجز المالي والمديونية العامة والوصول بهما الى مستويات آمنة وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الاسواق المالية والدولية.
2- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال ايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بدلاً من اسلوب الدعم المباشر للمشتقات النفطية وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة المتوسطة التي تعتبر الركيزة الاساسية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

3- الاعتماد بصورة أكبر على ايراداتنا المحلية في تغطية نفقاتنا الجارية جنباً الى جنب مع رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة. هذا فضلاً عن تكثيف الجهود تجاه تعميق اعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل اعتمادها على دعم الخزينة العامة.

4- التركيز على المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والمياه وتنمية المحافظات ورصد المخصصات اللازمة لها بما في ذلك المشاريع الرأسمالية الجديدة المرتبطة بحصول المملكة على منح خارجية.

5- تعزيز اركان البيئة الاستثمارية المحلية من خلال استكمال التشريعات الهادفة الى تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية بما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما ينسجم مع احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

6- ترسيخ مفاهيم المتابعة والتقييم والمساءلة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية في سائر محافظات المملكة وبما يكفل النهوض بمستوى معيشة المواطنين وتخفيف الاعباء عن كاهلهم وذلك في اطار تعميق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الاطار متوسط المدى.

7- المتابعة الحثيثة لتطورات الدين العام بالارقام المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتبني خطة زمنية واضحة المعالم لادارته والحفاظ على مستوياته ضمن الحدود الآمنة وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم وعلى نحوٍ يؤدي الى تخفيض كلف الاقتراض الداخلي والخارجي.

8- تخصيص الموارد المالية المتاحة بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر محافظات المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يعكس تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية في كل محافظة من محافظات المملكة.